

رابطة علماء اليمن!

أحمد يحيى الديلمي



الفساد تاج على رأس الصحة

زكريا حسان

■ عند الحديث عن القطاع الصحي في اليمن لا حاجة للكلمات والعبارة المعقمة فالتقييم أمر ثانوي وغير مهم حتى في غرف العمليات التي ينسى فيها الأطباء مشارطهم داخل بطون المرضى.

الصحة في بلادنا مريض يحتضر في غرفة العناية المركزة التي تفتقر إلى أدنى مستويات العناية على الرغم من المسمى الكبير، وأدوية ومحاليل تتركس في مخازن لا تربطها صلة بمواصفات وشروط التخزين.

الفساد في ادارات المنشآت والمرافق الطبية الحكومية يلمسها الجميع ولا أحد يتبلىه الله بالدخول إليها إلا ويخرج يشكو من سوء الخدمات والرعاية وحتى التعامل الإنساني في أماكن تسكنها ملائكة رحمة تركت المجال واسعاً لعزرائيل يتفاهم مع المرضى كيفما يشاء. فيروسات الفساد تنخر في الوظائف العليا لقطاع الصحة وتتسبب في انتشار الأمراض المنقولة إدارياً وتمكن السرطانات من السيطرة على جسد الصحة والتغلغل في كل مفاصله ونحن عاجزون عن مكافحته وننتظر الموت ليخلصنا منه لأننا نعلم أن مستشفياتهم لا تمتلك العلاج الكيميائي أو النووي ونرى المصابين به يموتون كل يوم.

لا يختلف اثنان على حجم الفساد الموجود في قطاع الصحة على الرغم من أهميته وملاسته للاحتياجات الضرورية للناس وارتباطه بالحياة والموت ومع هذا لم يحظ بأي اهتمام من كل الحكومات السابقة وصولاً إلى حكومة الوفاق التي تقابل الناس بها كثيراً لكن مع مرور ما يقارب العام من توليها زمام البلاد أصدرت بعض القرارات والتعيينات في عدة قطاعات ولم تقترب من إدارات الصحة نهائياً وكان مسؤولي الصحة ملقون ضد التغيير واخذوا جرعات التطعيم ضد القرارات الرئاسية والوزارية في موعدها المحدد والوقاية خير من القرار.

لا أحد من مسؤولي الحكومة أو الصحة بالتحديد سيذهب للعلاج هو أو أحد أفراد أسرته في مستشفيات الكادحين إن أصابه المرض فلماذا سيبت نفسه بمتابعة وتقييم أداء المستشفيات ويصيب نفسه بالسكر الذي يباع علاجه الجاني بالصيدليات.

الفساد تاج على رؤوس إدارات الصحة ويحتاج إلى إرادة قوية من الحكومة وإلى عمليات استئصال ومحاليل تطهير واستبدالها بإدارات صحية ومعقمة.

اعتقد أننا لو أردنا تطوير قطاع الصحة فلا بد من قرار صارم يمنع كل من شغل منصباً إدارياً في الدولة سواء من السابقين أو اللاحقين من السفر للعلاج في الخارج ولو من أموالهم التي نهبها من خزينة الدولة وان تتساوى في الظلم.

ركنا هاما في تاريخ هذا الوطن وكان أساس التآلف والمحبة والتعايش بين كل اليمنيين على اختلاف المذاهب التي ينتمون إليها فدلّت على أن هذه المفردات تشكلت في وعي العامة وملاّت ذاكرة الخاصة وغدت ثقافة ومنهجاً وما لبثت أن أصبحت هوية ذاتية وعنوان وجود لكل اليمنيين في الزمان والمكان فلم يكن القاسم المشترك بين الشافعية والزيدية الانتماء إلى دين واحد لكنه الفهم الواعي لأسس الاختلاف الذي تحول إلى قاعدة معبرة عن هوية الإنسان اليمني ومدخل لاستيعاب أي مخالف.

هذه الصفات النادرة للتعايش والتآلف حولت رغبة التغيير إلى الأفضل من شأن سياسي محدود إلى ثورة اجتماعية عارمة اقتضت التحرر من قيود العقل والالتزام بشروط المنطق وصولاً إلى جعل الدين أهم آلية من آليات التحديث وتلبية الاحتياجات الإنسانية والتأكيد على هذا الدور من خلال البحث عن جوهر المعنى وصحة الدليل للكشف عن كل مبيهم.

في مثل هذه المناخات الخائفة والظروف الصعبة التي يمر بها الوطن كم نحن بحاجة إلى عالم الدين الذي يهتم بشئون المجتمع ولا يغفل عن قضايا الوطن فيكون رسولاً للمحبة وأشاعة الأمن والسلام وهذا ما نأمل أن تجسده رابطة علماء اليمن، فلقد سئم الناس من علماء اللحظة والمنفعة الآتية وتناقلة السلطة وياتوا يبحثون عن العالم الرباني الذي ينحاز إلى الحقيقة ويجاهر بها، لا يخشى في الله لومة لائم لا يخاف من الترهيب والوعيد ولا يسيل لعابه للمغريات مهما عظم شأنها، نأمل أن تتمكن الرابطة من تجسيد نفس الدور لتتحول إلى مرجعية يهتدي بها الحائر ويتعلم منها الجاهل ويقنن بها المؤمن الباحث عن الحقيقة.. والله من وراء القصد ومنه نستمد التوفيق والسداد.



د. محمد علي بركات
Drbarakato@gmail.com

مختلف الوسائل الإعلامية وعبر الجمعيات والمنظمات الجماهيرية .. بل وضرورة إدراج أمور التوعية بالصحة الإنجابية ضمن المناهج التعليمية في الجامعات لتؤدي دورها الفعال إلى جانب الوسائل الأخرى للتوعية .. وتلك هي القضية.

العادات البالية المتوارثة .. تلك العادات التي تعتبر من الموروثات السيئة التي نبذها الإسلام وهو الدين العظيم الذي كرم المرأة وحفظ لها حقوقها بشكل كامل ..

الظلم الفاحش فيما يحدث من ماضي أن تنجب طفلة طفلة أخرى بعد قتل أحلامها وتعرضها لتجربة قاسية أجبرت على خوضها سواء بالإكراه أو بالتحايل .. ومن الظواهر البارزة أن وفيات الفتيات في هذا السن تشكل نسبة عالية ، كما أن ما يجري من عبث بحياة فلذات الأكباد يعتبر سبباً رئيسياً في وفاة الأطفال حديثي الولادة وذلك نتيجة لعدة عوامل .. أهمها صغر سن الفتاة وأميتها جراء حرمانها من التعليم وإجبارها على الزواج في هذا السن ، إضافة إلى عدم خبرتها الكافية حول أمور الإنجاب والتربية ..

وهكذا تتضح العواقب الوخيمة لزوج الفتيات صغيرات السن اللاتي تنتهك حقوقهن وذلك يمثل مأساة وكرامة إنسانية .. وتتنحصر المسئولية نحو ما تتعرض له الفتيات صغيرات السن والأطفال حديثي الولادة من أخطار بين الأسر والجهات المعنية ..

فما موقف تلك الجهات ذات العلاقة سواء السلطة التشريعية المعنية بسن القوانين ، أو السلطة التنفيذية المعنية بتنفيذها بكل جدية ؟! .. وهانحن ننظر المبادرة بإتخاذ ضحايا تلك العادات السيئة ووضع حد لأطماع كل من يحاول انتهاك حقوق الفتيات القاصرات بتلك الممارسات غير الإنسانية .. بحيث تفرض عقوبات رادعة ضد من يقدم على تزويج البنات دون السن القانوني ، والعمل في ذات الوقت على نشر الوعي بمخاطر تلك الزيجات عبر

■ الأمية والجهل والفقر وقانون الأحوال الشخصية في اليمن الميمون عوامل أربعة تضافرت على انتهاك حقوق المرأة والطفولة .. وأحياناً ربما يكون الطمع أو التقديرات الخاطئة أو غيرها أحد تلك العوامل التي تدفع الآباء إلى تزويج بناتهم في سن صغيرة دون إدراك للعواقب الوخيمة التي تجلبها تلك الزيجات الفاشلة ..

تضاف إلى ذلك العادات والتقاليد الاجتماعية القديمة المتوارثة التي تحت على الزواج المبكر .. وكذا قصور الوعي لدى الآباء والأمهات واعتقادهم غير الصائب بأن زواج صغيرات السن يشكل حماية وتحصيناً لهن وذلك له كبير الضرر ..

الأمر الغريب والمحزن أن هناك بعض المتعلمين والمتقنين يرددون المثل الشعبي (زَوْج بنت الثمان ... إلخ) متبذرين نفس وجهة النظر !! .. فإذا كانت تلك هي رؤية المتعلم ، كيف إذا سيكون منطق الأمي الذي ربما لا يدرك ما يجلبه ذلك الظلم البين من خطر .. والحالات المأساوية الناتجة عن زواج الفتيات صغيرات السن عديدة .. ومنها تعرض الزواج للفشل جراء عدم وعي الفتاة الصغيرة بتفاصيل شؤون الحياة الزوجية لأنها لم تصل إلى سن الزواج المسموح به قانوناً وشرعاً ولأنها تجهل مسئوليات الزواج المتعددة .. وقد تتعرض للطلاق في سن الطفولة وهي لم تتجاوز الثالثة أو الرابعة عشرة من العمر وتلك هي الكارثة ..

ويمكن أن تتعرض الفتاة الصغيرة التي دُفِع بها إلى الزواج للأمراض والإحباطات النفسية ، أو تتعرض حياتها للخطر وربما للوفاة عند الحمل أو الولادة وتذهب صحة لبعض

انتهاك حقوق المرأة والطفولة



فيسبوكيات



وهيبة الفارح

احتياجات

■ اليمن يحتاج إلى مشاريع استراتيجية في البنية الأساسية كبريا مياه تعليم صحة زراعية، وليس لقروض أو «هبات مصروفات طارئة وبيدلات انتقال» لعمرى لم تنهض أمة على مصاريف «حكومة ترهن بها البلاد والعباد إلى ان يموتوا قهرا او عبودية وحسرة على ايسط الخدمات.



نادية عبدالله

حوار سياسي أم اجتماعي؟

■ هل الحوار الوطني حوار سياسي للأطراف السياسية المتصارعة على السلطة وحوار وطني من أجل الوصول إلى شكل الدولة المطلوبة من الناحية السياسية والوصول إلى وضع أسس الدولة المدنية وإجبار الأطراف المسلحة على وضع السلاح والجلوس على طاولة الحوار أم أنه حوار اجتماعي يناقش فيه قضايا الزواج المبكر وغلاء المهور والقات والغنوسة وتنظيم الأسرة وإلا أي شيء؟ لا حول ولا قوة إلا بالله



نيهة طاهر

انحراف مسار الحوار

■ ما دخل زواج الصغيرات الآن باختصاص لجنة الحوار التي ولدت من رحم الثورة؟ .. ليس الأخرى بهم مناقشة قضية صعدة والجنوب .. وهيكله الجيشي؟ .. جميل أن تعاد قضية زواج الصغيرات (انغصاب البراة). ولكن ليس هذا مجالها ،لجنة الحوار لها قضايا سياسية بحجم الجبال فلا تنقل كاهلها بقضايا اجتماعية.. قد بحث فيها كثيرا ونوقشت في مجلس النواب أكثر .. لولا مشائخ الدين المهيمين لكنت حلت من زمان وحلها يكمن فقط في إقرار مجلس النواب بالموافقة على قانون تحديد سن زواج الفتيات .. فلنكن لجنة الحوار أكثر فهنا أهدافها .. يبدو أن هناك من يعمل على انحراف سير مسار لجنة الحوار لصالح أناس معينين ..وقضايا أكثر أهمية يريدون عدم البت بها

JOIN US ON facebook CLICK HERE